الفصل الثالث

محفوظات ووثائق شركة

قناة السويس في باريس

obeikandl.com

obeikandl.com

محفوظات ووثائق
شركة قناة السويس في باريس

في سنة 1935م، وبعد سقوط وزارة محمد توفيق نسيم إثر حركة ثورية طلابية تألفت جبهة وطنية بمرسوم أصدره الملك فؤاد الأول، وجمعت الأحزاب السياسية باستثناء الحزب الوطني، وتألف وفد مصري برئاسة المغفور له مصطفى النحاس زعيم الوفد المصري، وعضوية بقية زعماء الأحزاب السياسية: محمد محمود، وإسماعيل صدقي، وآخرين؛ لمفاوضة الإنجليز ابتغاء تصفية النزاع المصري البريطاني. ويومئذ، وبصفتي السكرتير العام لشباب الحزب الوطني، وجهت رسالة صافية إلى وزير خارجية إنجلترا الذي كان شاباً يومئذ واسمه "أنتوني إيدن" شرحت فيه القضية المصرية من وجهة النظر الوطنية، وذكرت أن المفاوضات يومئذ ليست إلا مؤامرة ضد حقوق مصر رتبتها إنجلترا مع عملائها الخونة من الباشوات أعضاء الوفد المصري، وأن ما تطلبه مصر هو الجلاء غير المشروط، وأنه في حالة الوصول إلى اتفاق أو معاهدة، فإن الجيل الذي أنتمي إليه سيعمل على تمزيقها وإلغائها من جانب واحد؛ إعمالاً لأحكام القانون الدولي، ولا بد أن نلقي بها في سلة المهملات.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ونشرت كبرى الصحف في فرنسا، ومنها صحيفة "باري سوار" المسائية مذكرتي في صفحاتها الأولى، وبعثت نسخاً منها إلى السير "أفينول" سكرتير عام عصبة الأمم، وطلبت منه توزيعها على وفود الدول أعضاء العصبة، وأجابني السكرتير العام بأن مذكرتي وزعت بصفة غير رسمية، باعتباري لا أمثل حكومة بلادي. وانتهت المفاوضات بمعاهدة 26 أغسطس سنة 1936م التي وقعت في قاعة "لوكارنو" بلندن، أما شخصي فقد أحيل إلى النيابة العامة، وقضيت في السجن بضعة أيام.

وبعد نشر المعاهدة وملحقاتها ونصوصها، ناديت بالثورة عليها، وطالبت أعضاء مجلس النواب والشيوخ في البرلمان المصري برفضها، ووضعت كتابًا فندت فيه نصوصها التي أهدرت استقلال مصر وقيدته بالأغلال. وصادرت حكومة الوفد كتابي هذا وقدمتني للنيابة العامة التي أحالتني إلى محكمة الجنايات بتهمة العمل على قلب نظام الحكم، وذلك عدا تهم القذف والسب ضد الوزراء. وبقيت تحت مطرقة الاتهام إلى أن أقيل النحاس باشا في آخر أيام سنة 1937م واستصدرت حكومة خلفه المرحوم محمد محمود باشا قانونًا بالعفو الملكي عن الجرائم السياسية، وسقطت القضية التي كنت متهمًا فيها.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي يناير سنة 1950م، وبعد انتخابات عامة عاد الوفد إلى الحكم باعتباره حزب الأغلبية الساحقة، وفوجئت في مكتبي بحديث تليفوني من إنسان لم أعرفه من قبل، وقلت:

ـ من المتحدث؟

الجواب: أنا محمد صلاح الدين، وزير الخارجية.

ـ أهلاً وسهلاً.

وزير الخارجية: أرجوك أن تشرفني بالزيارة لأحدثك في أمر هام.

وتوجهت إلى وزارة الخارجية في الموعد الذي حدده الوزير، وكان دمث الخلق، لين العريكة، هاشًا باشًا، يأخذ محدثه ويستهويه بصراحته، وحلاوة عبارته وعفة لسانه، وصدقه وشدة إيمانه بوطنه. ولذلك أجبته فور المقابلة الأولى، وكأني كنت أعرفه طول حياتي، وقد جرى بيننا الحديث الآتي، الذي دونته في حينه:

الدكتور محمد صلاح الدين: أعلم أنك وضعت في سنة 1936م كتابًا بينت فيه ما كنت تراه من مآخذ ضد معاهدة 26 أغسطس سنة

1936م، معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا، ألديك نسخة من كتابك هذا؟؟

فيرد الدكتور مصطفى: اسأل النحاس باشا الذي صادر الكتاب فور ظهوره وأحالني لمحكمة الجنايات. ليس عندي نسخة واحدة من كتاب صودر، واسمح لي أن أسألك: فيم البحث الآن عن معاهدة 26 أغسطس سنة 1936؟

الدكتور محمد صلاح الدين: سأفضي إليك بسر أرجو أن تحفظه، إنني أبحث عن وسيلة للخلاص من هذا القيد وإلغاء معاهدة 26 أغسطس سنة 1936م، وها أنا أستشير خصوم حزبي، قبل أن أستشير أصدقائي، فهل لديك ما تقدمه لي؟

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: إني أحيي هذا الاتجاه الوطني العظيم، ولكن معاهدة 26 أغسطس سنة 1936م، وهي ورقة صفراء باليه تلغى من جانب واحد، وبجرة قلم، ليست هي القضية، إنما القضية الكبرى وأصل الداء والبلاء هي المؤامرة الصليبية المتجددة في مختلف مراحل التاريخ، هي قناة السويس طريق استعمار الغرب للشرق.

وكان وزير الخارجية يسمعني باهتمام بالغ، أغراني بأن أسترسل في شرح قضية قناة السويس، ثم استوقفني مقاطعًا: ومن أين أتيت بهذه المعلومات؟! إنها خطيرة للغاية، وأنا أسمعها كشيء جديد لم أسمعه من قبل.

قلت له: اسمح لي معاليكم أن أفضي إليك بسر آخر لقاء السر الذي ائتمنتني عليه مشكوراً. إنني منذ سنوات أعدّ رسالة الدكتوراه في القانون الدولي العام عن مشكلات قناة السويس المعاصرة، وسأقدمها لجامعة باريس لتناقشها، وإن الحقائق التي ذكرتها لك هي من صلب رسالة الدكتوراه.

الدكتور صلاح الدين: وماذا تنتظر؟! يجب أن تفرغ منها بسرعة، وأن تظهر هذه الرسالة بسرعة، إنها أخطر من كل ما نعمله، وهي خدمة وطنية جليلة سيكون لها أثرها إن شاء الله.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: لم يبق إلا أن أدخل مبنى شركة قناة السويس بشارع أستورج رقم 1 بباريس لأفحص المستندات والوثائق التي أعثر عليها في تلك الدار، ويومئذ تتم أوراق الملف، وأعرض القضية على الملأ كله من منبر جامعة باريس، وأحصل على شهادة من لجنة من أساتذة القانون الدولي بجامعة باريس بصحة المعلومات والوثائق التي أعرضها، فيصدقني الناس، ويقرءون ما أكتبه.

صلاح الدين: أسرع يا رجل أسرع....!!

مصطفى الحفناوي: بصفتك وزير خارجية مصر، هل تستطيع مساعدتي في دخول مبنى الشركة والحصول على إذن منها بالاطلاع؟

صلاح الدين: الجواب لا طبعًا، ولكني أملك شيئًا آخر، أملك توقيعي بصفتي وزير خارجية المملكة المصرية. إذا كان توقيعي هذا يفيدك فإني أضعه تحت تصرفك المطلق، وما عليك إلا أن تحضر لي، وتقول وقع هذه الورقة يا وزير الخارجية فأفعل. إنها رخصة مفتوحة أستعملها كما تريد من أجل وطننا وقضيتنا.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وشكرته بحرارة شديدة، وانصرفتُ والأمل يداعب رأسي، ثم زرت وزير الخارجية بعد أيام قلائل لأقول له إني محتاج لتوقيعه. وعرضت عليه بعض العقود المبرمة معي كمحام، وبيان إيرادي في المحاماة في السنوات الأخيرة وفق ما قدرته الضرائب في حساب أرباح المهن الحرة، وسألته هل يحتاج مثلي إلى وظيفة، وكان الجواب بالنفي. وقلت إني أطلب

وظيفة بأي راتب، وعلى أي مستوى بشرط أن تكون في سفارة مصر في باريس ولهذا جئت أطلب توقيعك.

وسألني الدكتور صلاح الدين، وهل تفيدك الوظيفة في الاطلاع على أوراق الشركة؟ فأجبت: إنها محاولة قد تنجح، فأنا أحتاج لتعارف غير مباشر بكبار المسئولين في الشركة، وليس أقوى في تقديمي من الزي الدبلوماسي الذي أتنكر فيه، فهناك أعياد وطنية تحتفل بها سفارتنا في باريس، ومناسبات عامة أو خاصة يدعى فيها رجال شركة قناة السويس إلى دار السفارة، وفي هذه المناسبات تقدمني ووظيفتي في السفارة إليهم وتستر حقيقة ما أسعى إليه في الوقت نفسه، والبقية تأتي بإذن الله. وقد اقتنع وزير الخارجية في الحال، وسألني إذا كنت أقبل منصب المستشار الصحفي للسفارة أو الملحق الصحفي وقرر أنه سيجري حركة ضيقة لنقل شاغل هذا المنصب في باريس، وتعييني. ودعاني في اليوم التالي وكيل وزارة الخارجية وقتئذ الأستاذ عبد الرحمن حقي باشا ليفاوضني في الدرجة والراتب، ورفع الأمر إلى مجلس الوزراء للحصول على قرار منه ثم إلى القصر الملكي، وفوجئ أصدقائي بخبر تعييني ونقل اسمي من سجل المحامين المشتغلين إلى سجل غير المشتغلين، وتركت مكتبي وموارده الضخمة، وسافرت مع أسرتي إلى باريس، وقد عجز الكثيرون عن تفسير تصرفي، حتى إن أحد الوزراء في وزارة الوفد وهو الدكتور حامد زكي ـ المحامي الآن ـ وأستاذي من قبل في كلية الحقوق بالقاهرة حكى لي أنه اعترض على تعييني قائلاً إنه يعلم أني من أنجح المحامين في القاهرة، ويعرف أرقام دخلي، ولا بد أن هناك علة وراء هذا التعيين، والعلة فيما تصوره هي أن المحامي الشاب المرشح للوظيفة له صديقة فرنسية أو خليلة في باريس. وقال لي وزير الخارجية إن المرحوم النحاس باشا عارض بمقولة أني ضد حزب الوفد، وأجاب الدكتور صلاح الدين ولكنه ليس ضد مصر، بل على العكس سيؤدي في باريس خدمة

وطنية جليلة يتوقف النجاح فيها على السرية المطلقة، ولذلك لا يستطيع أن يفصح عنها في جلسة بمجلس الوزراء.

وكان وصولي إلى السفارة مفاجأة غير مريحة للعاملين فيها، ذلك لأني عينت مبدئيًا براتب وبدلات سكرتير ثان، ثم رقيت إلى سكرتير أول، وكنت وكأني أغتصب منهم المنصب، دخيلاً قذفت به المحاماة إلى السلك السياسي لأني محسوب لوزير الخارجية، وقد عينني لأقضي أوقاتًا طيبة في مدينة النور على نفقات الدولة!!

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: كان الوشاة ينقلون لي هذا وأكثر منه عن زملائي في السفارة، وكنت أسعد بسماعه ولا أغضب لأنه يصرف الأنظار عن حقيقة مهمتي. والذي لم يعرفه هؤلاء هو أني نجحت في إقناع وزير الخارجية بالعدول عن نقل رئيس مكتب الصحافة بالوزارة، الأستاذ محمد حمدي، إلى الديوان العام وقبلت أن أكون نائبًا له، مع أن راتبي أكبر من راتبه!

وبعد وصولي إلى باريس ببعض الوقت، رجوت السفير المصري في فرنسا، وكان وقتئذ الأستاذ أحمد ثروت، أن يدعو رجال شركة قناة السويس أو رئيسها إلى مأدبة من مآدب السفارة لأتعرف بهم، فرفض السفير رجائي وسألني هل تطمع في وظيفة من وظائف الشركة؟ فأجبته بقولي: "ولم لا"؟ إنها وظائف دسمة، ورواتبها شديدة الإغراء، وكان الرجل حاد الذكاء فتجهم وقال لي: اسمع يا فلان بك.. هذه الشركة أكبر وأقوى جاهًا من حكومة فرنسا نفسها، وهي تتهمنا بتقصي أخبارها والتجسس عليها، فحذار أن تقترب منها. فأنت دبلوماسي وعليك مسئوليات ومطلوب منك العمل على حفظ جو من الصداقة والود بين فرنسا ومصر. وكان هذا التحذير كافيًا لعدم التعرف بالشركة عن طريق السفارة، وتركت الأمر لمحض الصدفة وانتظار المناسبة الطيبة.

وحل صيف سنة 1950م، وزار المغفور له النحاس باشا باريس التي وصلها صباح 15 يوليو سنة 1950م بالقطار في محطة ليون، وبعد استقباله بنصف ساعة توجهنا بملابس التشريفة إلى مسجد باريس لتوديع جثمان المغفور له إسماعيل صدقي الذي مات بالمستشفى الأمريكي في باريس، وغصّت فنادق العاصمة الفرنسية بكبار بمصر وأثريائها، وعلمت من وزارة الخارجية الفرنسية أن وزير التجارة المصري وقتئذ، الأستاذ محمود سليمان غنام، ومعه وكيل وزارته، سيصل إلى مطار "أورلي"، وأن وزارة الخارجية الفرنسية قررت استقباله رسميًّا وإيفاد مندوب عنها بالمطار، ولم تجر عادتها بمثل هذا في معاملة الوزراء المصريين، ولكن كانت رحلة غنام من أجل التباحث في عطاء لإنشاء دار صك النقود المصرية، وكانت حكومة فرنسا تواقة للظفر بهذه العملية.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكانت تربطني بالأستاذ غنام صداقة وزمالة في المحاماة، وكان ـ بحكم منصبه ـ المشرف على علاقة شركة قناة السويس بحكومة مصر، وقدرت أن الشركة لا بد أن تستضيفه أو تولم له، وهذه هي المناسبة التي ما ينبغي بحال أن تفوتني.

وسألت السفير إذا كان يرى أن أذهب إلى المطار نائبًا عن السفارة لاستقبال وزير التجارة، فضحك السفير وقال: "وما أهمية غنام هذا؟" غأجبت إنه صديقي، وذهبت إلى المطار قبيل وصول الطائرة بدقائق وفرح الأستاذ غنام بهذه اللفتة مني، وعانقني، واستقل هو ووكيل وزارته سيارتي الأمريكية الفاخرة التي كان يقودها "جان" السائق الباريسي الذي كان متفانيًا في خدمتي. وكان في استقبال الوزير المستشار التجاري بالسفارة وقتئذ الأستاذ فائق الصيرفي، ولكن الأستاذ غنام ترك الرسميات وقدم الصداقة عليها، ولذلك

لازمته ولازمني طوال مقامه في باريس ثلاثة أيام فيما أذكر، وفوجئت بدعوة من شركة قناة السويس بتوقيع رئيسها المسيو "شارل رو" لتناول الشاي مع الوزير المصري بمبنى الشركة في باريس، وتصدّر غنام المائدة بجوار "شارل رو" ومعهما كبار رجال الشركة: "أومول" المدير العام، "جورج بيكو" نائب المدير العام... إلخ، وجرى الحديث في جو فاتر ذلك لأن محمود غنام لا يتكلم حرفًا من اللغة الفرنسية، ولا يفهمها، واضطر "شارل رو" للحديث باللغة الإنجليزية، وللفرنسيين في نطق هذه اللغة لهجة خاصة بهم. وحدث أثناء الحديث لبس أضفى على الحفل صمتًا عميقًا وبرودًا شديدًا، ذلك أن الموضوع الذي اختاره "شارل رو" كان الحرب في الهند الصينية، وكان أهم حديث في المجلس في فرنسا، وظن محمود غنام سهوًا منه، أن كلمة هند صينية باللغة الإنجليزية ليست اسم بلاد بهذا الاسم، وإنما تعني ميثاقًا سياسيًا بين الهند والصين، ووجه سؤالاً بهذا المعنى إلى المتحدث رئيس شركة قناة السويس.

ـ هل يوجد ميثاق بين الهند والصين؟

ـ وتساءل المتحدث عن سبب هذا السؤال الغريب!

فقال غنام: أنت تقول الهند الصينية فهل هذا تحالف أو ميثاق بين الهند والصين "زلة لسان" أو تسرع في السؤال، وحدث وجوم وفتور في جو الحديث. وانتهزت الفرصة، وتدخلت لإنقاذ الموقف فتحدثت باللغة الفرنسية الفصحى في موضوع آخر، موضوع قناة السويس، ليس من الزاوية السياسية، بل من حيث المشروعات والعتاد والمهمات. فسألت عن القناة الفرعية التي نصت عليها اتفاقية الشركة مع الحكومة في سنة 1949م والتي سميت "قناة فاروق" رياءً ونفاقًا من المستعمر، وتحدثت عن مشروعات التحسين والتعميق منذ سنة 1905م، وعن قوة وعود الكراكات المملوكة للشركة،

والأعمال التي تسند إلى مقاولي الباطن، وعن الجرار المسمى "إدجاربونيه" مثلاً، وقوة آلاته، . . وهكذا. وأردت بهذا الحديث إلقاء الطعم للحصول على الصيد بعد هذا. وكانت الخطة ناجحة مائة في المائة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: فرغنا من مائدة الشاي، وهمّ وزير التجارة المصري ووكيله بالانصراف فاستمهلهما رئيس مجلس إدارة الشركة، وأستأذن في أن يجتمع بي على انفراد في مكتبه دقائق معدودات، وما إن دخلت حجرة مكتبه إلا وقد سلط على شخصي نظرات حادة وغاضبة، ولم يأذن لي بالجلوس وسألني: لماذا أنا مهتم اهتمامًا خاصًّا بقناة السويس؟ وأردف الثعلب العجوز بقوله: حديثك أثناء تناول الشاي، يبين أنك يا هذا تعرف عن قناة السويس معلومات لم يحاول كائن من كان من مواطنيك، بمن فيهم الحكام والوزراء، أن يعرفوها أو يقرأ أيهم شيئًا عنها، فماذا تخفي يا سيادة المستشار الصحفي؟

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: قلت له إني صحفي وكاتب، وأحاول أن أستعين بعمل إضافي فوق راتبي بأن أضع كتابًا باللغة العربية في موضوع غير مطروق في مصر، فاخترت موضوع قناة السويس، وقرأت مجلدين بقلم والدك أنت عن قناة وبرزخ السويس. وعندئذ تغيرت قسمات وجه الرجل، وضحك منشرح الصدر، وقال في لهفة: كتاب باللغة العربية عن قناة السويس؟؟ نحن هنا في الشركة قررنا وضع كتاب بالعربية عن قناة السويس لنقول لمواطنيك إننا لسنا مستعمرين كما يتهموننا. ما رأيك لو اشتركنا معًا في وضع هذا الكتاب باللغة العربية؟ وأجبت بالموافقة، وهز يدي بشدة محييًا ومودعًا، وقلبي يحدثني قائلاً: وقع الثعلب في الشرك من حيث لا يدري، وانصرفت، وقررت الحذر المتناهي حتى لا يكتشف أمري،

وأن أنتظر دعوة من الشركة في هذا الموضوع. وبعد أيام قلائل دق التليفون بمكتبي، وكان المتحدث هو رئيس الشركة المسيو "شارل رو" وقد دعاني لمقابلته في مكتبه، وحضر المقابلة في مكتبه اثنان من كبار معاونيه، كان "جورج بيكو" واحداً منهما، وجرى بيننا الحديث الآتي:

شارل شو: هل أنت جاد فيما قلته لي من أنك ستكتب باللغة العربية كتاباً عن قناة السويس؟

مصطفى الحفناوي: نعم يا سيادة الرئيس.

شارل شو: وماذا نستطيع أن نقدمه لك كي تضع كتابك هذا؟

مصطفى الحفناوي: أريد أن أعرف ما تريدونني أن أدافع عنه من وجهات نظر في الكتاب، ويجب أن يكون كلاماً مؤيداً بمستندات لا تقبل الشك، ولم يسبق نشرها.

شارل شو: لدينا أغنى أرشيف في العالم عن قناة السويس سنضعه تحت تصرفك لتختار منه ما تريد، ونحن نريد أن تقول لمواطنيك إننا معمرون، أوجدنا مدناً وحياة في الصحراء، ولسنا مستعمرين، وشركتنا هذه سفارة أخرى لمصر في باريس.

مصطفى الحفناوي: وحينما يتم وضع هذا الكتاب سأطلب منكم طبعه على نفقاتكم لأني رجل فقير، ولا أملك نفقات طبع كتاب كهذا.

شارل شو: سنطبع الكتاب طبعة فاخرة بشرط أن يترجم قبل الطبع بمعرفتنا إلى اللغة الفرنسية لنطمئن إلى أنه يوافق وجهة نظرنا، وبعد موافقتنا يقدم للمطبعة. ومتى تبدأ الاطلاع والكتابة؟

مصطفى الحفناوي: غداً إذا شئتم.

وقد ذكرت مسألة طبع الكتاب على نفقة الشركة، وأنا رجل

فقير لأبعد الشك في نيتي الحقيقة وأخفيها؛ فالمستعمر إذا شعر أن محدثه طالب مادة، يطمئن ويتأكد أنه ليست له بواعث وطنية، وهذا ما حاولت التظاهر به؛ ليتحقق لي ما كنت أريد، كي يفتحوا ملفاتهم، وهم لا يرتابون في أمري فأنقل منها ما أريد نقله، وحينما أكتب يكون لي مطلق الحرية في الكتابة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ونجحت الحيلة، ولم يضيع المستعمر وقتًا، إذ استدعى "شارل رو" رئيس المحفوظات بالشركة، وقدمني له وخصصوا لي غرفة صغيرة للاطلاع في الطابق الأول، وعلى مقربة من غرفة رئيس مجلس الإدارة.

ويتابع الدكتور مصطفى الحفناوي: وكنت في السفارة غير مطالب بأي عمل أو بالحضور إلى مكتبي كل يوم، وكانت السفارة تعلم أني طليق الحركة في باريس، وأني مكلف من الوزير بمهمة خاصة لا يعرفها إلا شخصه، وكنت أبعث له رسائل سرية في كل حقيبة دبلوماسية. وسرعان ما توثقت عرى الصداقة والمودة بيني وبين موظفي المحفوظات وأمنائها في الشركة. فكنت أدعو البعض منهم إلى المطاعم الفاخرة، وكنت أقدم للآخرين هدايا أستحضرها خصيصًا من "خان الخليلي" بالقاهرة، وزالت الكلفة بيننا، وعاملوني وكأني واحد من الذين يعملون في الشركة. وفي سهولة ويسر حصلت على ملفات بها وثائق بالغة أقصى درجات الخطورة، وعرفت حقيقة تكوين الشركة، وأنها ستار في باريس يخفي السلطة الحقيقية التي تدير قناة السويس، وهذه السلطة هي حكومة إنجلترا، فوزارة الحرب البريطانية تهيمن على قسم الأشغال بالشركة، وهي التي تشرف على المشروعات الجديدة وتراقبها، والبحرية البريطانية هي التي تهيمن هيمنة تامة على قسم الملاحة بقناة السويس، ولها فيه عيون بعضهم بدرجة أميرال، ووظائفهم الظاهرة وظائف إدارية

بقسم الملاحة، أما الإدارة العامة للقناة فكانت تخضع للإشراف الأعلى للجنة متواضعة في لندن سمتها حكومة إنجلترا اللجنة الاستشارية لقناة السويس، وكانت تضم أعضاء مجلس إدارة الشركة الإنجليز من أمثال "لورد هانكي"، و"سير ألكسندر كاد وجان" وآخرين.

ولهذا حرصت حكومة إنجلترا منذ احتلالها لمصر في سنة 1882م على احتكار السيطرة التامة على قناة السويس، واستمر الحال كذلك حتى صدر قرار رئيس جمهورية مصر بتأميم الشركة في 26 من يوليو سنة 1956م؟.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: في الحروب التي مرت منذ افتتاح القناة، وخصوصًا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ألقت بريطانيا بثقلها على قناة السويس، وسارت الحركة الملاحية لصالح حلفاء الغرب وحدهم، وحرمت الملاحة تحريمًا تامًا عبر القناة، على ألمانيا وحلفائها، وذلك على الرغم من نصوص معاهدة القسطنطينية لسنة 1988م. وكان هذا من أسباب ترجيح كفة حلفاء الغرب، ولذلك كسبوا الحرب العالمية الأولى في سنة 1918م، والثانية في سنة 1945م؟

ويتابع الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي أوقات السلم بنت الحكومة البريطانية اقتصادها على أساس المزايا المستترة التي تحصل عليها بفضل سيطرتها على قناة السويس؛ مزايا سرية وغير ظاهرة تتمثل في الغش في قياس السفن التي تحمل بضائع لحساب إنجلترا من الجنوب إلى الشمال بالنسبة للموارد الخام، ومن الشمال إلى الجنوب بالنسبة للسلع المصنوعة في إنجلترا، وكذلك في ترتيب السفن في القوافل، وتمييز السفن البريطانية والتي تحمل بضائع لحساب بريطانيا وغيرها. وإذا ترجمت هذه المزايا المستترة إلى أرقام يتبين كيف

استطاعت بريطانيا أن تغزو أسواق الشرق، وتتغلب على منافسيها بفضل الفرق في تكلفة السلعة المصنوعة في إنجلترا عن تكلفة مثيلتها المصنوعة في بلد أوروبي منافس. ومعنى ذلك أنه إذا رفعت قبضة بريطانيا عن الحركة الملاحية في قناة السويس فإن اقتصاد إنجلترا ينقص وينهار؛ إذ يتحتم عليها أن تأكل من عرق جبينها، وليس من السيطرة الاستعمارية، وهذه الحقيقة تأكدت بعد بل من الوثائق والأرقام والإحصاءات في ملفات شركة قناة السويس السرية التي وقعت تحت يدي، كما تكشفت حقائق أخرى مثيرة تفضح استعمار القرن التاسع عشر. وأكثر من ذلك ثبت لي أن عقد امتياز الشركة المطبوع الذي تعاملها من خلاله حكومة مصر كان مزيفًا ملفقًا منذ احتلال إنجلترا لمصر في سنة 1882م، وأن العقد الأصلي الذي صدّق عليه السلطان العثماني، والذي نص على جنسية الشركة، وأنها شركة مصرية مساهمة تخضع للقوانين التي تصدر في مصر، ولاختصاص القضاء المصري، هذا العقد سرق من مصر، وقد وقعت نسخته المسروقة في يدي، ووجدتها في ملف بال من ملفات الشركة، فانتزعتها من الملف، وسلمتها لوزارة الخارجية في القاهرة، وعلمت أنها أودعت بمحفوظات مجلس الوزراء. وسأبين في الفصول التالية أنه كان من أهم أسانيدنا في تأميم الشركة في 26 يوليو سنة 1956م، إنها كانت شركة مصرية مساهمة؛ أي شخصًا معنويًّا من رعايا الحكومة المصرية، فتصفيته والإجهاز عليه مسألة داخلية تعني مصر دون سواها، ولا شأن للقانون الدولي بها.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكنت أثناء الاطلاع في سباق مع الزمن؛ حيث كنت أصل ليلاً ونهاراً، ونسخت ما رأيت نسخه من الأوراق، وأخذت ما استطعت أخذه من الأصول، وصورت كل ما أمكن تصويره، ولم يشعر أحد من أصدقائي مستخدمي الشركة بما كنت أقوم به.

وكنت قد وضعتُ من قبل نص رسالتي عن "مشكلات قناة السويس المعاصرة" وكان عليّ أن أجري تعديلاً في بعض فصول الكتاب على ضوء ما تكشف لي من أوراق ومستندات شركة قناة السويس. واستطعت أن أملأ صناديق بما حصلت عليه من وثائق وبيانات ومعلومات، وأن أصل إلى نتائج حاسمة، وحددت موقفي من كل مشكلة تحديداً واضحًا، ومدعمًا بالأسانيد والأدلة القاطعة.

ودعاني "شارل رو" لارتكاب جريمة الخيانة ضد بلادي، وضد قضية قناة السويس، وبيان ذلك بكل دقة وأمانة، هو كما يأتي:

ذات صباح في خريف سنة 1950م كنت أتصفح ملفًا، وكنت جالسًا بالحجرة الصغيرة التي كنت أستعملها، فإذا برئيس الشركة "شارل رو" يدخل بغتة باشًا ومحييًا، وأمسك بذراعي وقال: "يا صديقي العزيز" يا صديقي.. وكرر التحية بضع مرات، وطلب مني مصاحبته إلى غرفته لنتحدث في أمر هام. وغاص العجوز الماكر في مقعده الوثير، وأنا جالس أمام مكتبه في مقعد آخر وثير، وخلع منظاره لتنظيفه ثم وضعه على عينيه، ونظراته قد سلطها خلسة من تحت عدسات المنظار، وأحسست أنه يمعن النظر في قسمات وجهي، ويراقب انفعالاتي، ونبضات قلبي ثم تكلم فقال: أريد أن أقترح عليك مسألة تدافع عنها في كتابك ولو فعلت فإنك ستصل في شجاعتك الأدبية حد الذروة، وستكسب احترام العالم المتمدين، وسوف ينتشر كتابك، ويذيع صوتك، على نحو غير مسبوق. وسوف تفتح لنفسك باب مستقبل عريض ضخم، وتصبح من كبار الرجال في العالم. اسمع يا صديقي وفكر معي وتأمل.. والمسألة التي أقترحها سهلة ومبسطة، ولا تنقصك اللباقة، وحسن العرض لإبرازها في كتابك. إنها ذات شقين: الشق الأول هو القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس. هذه القاعدة يجب أن

تصفى وتختفي في أقصر فترة ممكنة؛ فهي من رواسب سياسة استعمارية بائدة هي سياسة القرن التاسع عشر، ونحن الآن في منتصف القرن العشرين، ونتمتع بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبميثاق الأمم المتحدة، ولا يجوز لدولة أن تحتل بلاد غيرها بقوات مسلحة. وأنا أعلم أن جلاء القوات البريطانية عن هذه القاعدة هو أقصى أمانيكم، ولكنكم وحدكم لن تستطيعوا جلاء الإنجليز من بلادكم، ولا توافق أوروبا الغربية على الجلاء قبل أن تطمئن إلى سد الفراغ بقوات أخرى ليس لها لون الاحتلال، فهل فكرتم في هذا وتدبرتم؟ لا أعتقد ذلك. وأنا أدعوك لأن تكون البادئ وصاحب أول نداء يدوي.. صاحب الحل الذي يصفق له العالم ويرضاه. أتدري ما هو الحل الذي أنصحك باقتراحه وتبنيه، والدفاع عنه في كتابك عن قناة السويس؟!

وهنا يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: إنك توافقني ـ بطبيعة الحال ـ على أنه يستحيل ترك القناة بغير حراسة، وقوة مزودة بأحدث الأسلحة لدفع أي عدوان عليها، وثقْ أن روسيا السوفيتية لن تتردد في احتلال بلادكم، واحتلال منطقة القناة بالذات، إذا جلت القوات البريطانية عن قناة السويس، والحل الأمثل هو حراسة القناة بقوات دولية تعينها الأمم المتحدة، وتتواجد في منطقة قناة السويس تحت راية الأمم المتحدة، وهذا ينفي عنها لون الاحتلال الأجنبي الذي ترضونه؛ ذلك أن القناة ممر مائي يستعمل في خدمة التجارة الدولية، وواجب الأمم المتحدة أن تحرس هذا الشريان وتدرأ عنه أي اعتداء. هذه مهمة الجماعة الدولية، ولا ينبغي مطلقًا أن تنفرد دولة بعينها بهذه المهمة الدولية.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتوقف "شارك رو" لحظات قبل أن ينتقل إلى الشقّ الثاني، وكانت نظراته الفاحصة لا

تفارقني، وكأنه يحاول أن يقرأ ما في قلبي وعقلي، وكنت قوي الأعصاب مسيطراً على انفعالاتي تماماً؛ حتى لا يرتاب في أمري، ولاحظت أن الكلمات كانت تنكسر بين شفتيه، وكان يتلعثم مع أنه محدث بارع، وكاتب وأستاذ أكاديمي، ذلك لأنه كان يؤمن في قرارة نفسه أنه غشاش ومخادع، وأنه كان يدعوني للخيانة بلا تورع ولا حياء. وقد استرسل وأمعن حينما عرض الشق الثاني من مشروعه، متحدثًا فيه عن إدارة قناة السويس المستقبلة، وفي ذلك قال بالحرف الواحد:

بعد انتهاء امتياز الشركة في 16 من نوفمبر سنة 1968م، بل يمكن أن يكون قبل انتهاء الامتياز، وباتفاق خاص يعقد مع شركتنا، ويعوضها عن الأضرار، تقوم الأمم المتحدة بتعيين لجنة دولية تحل محل الشركة في إدارة قناة السويس واستغلالها، وفي هذه اللجنة تمثل الدول العظمى، ويكون لمصر مقعد واحد، وعضو يمثلها في اللجنة الدولية، وباعتبارك صاحب الاقتراح لن ترشح الحكومة المصرية سواك، وستكون أول من يجلس في هذا الكرسي الدولي، وسوف يضفي عليك مكانة عالمية ضخمة.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكي أكون صريحًا معك إلى أقصى حد أنبهك إلى أنك سوف تصادف متاعب ـ في أول الأمر ـ من أهل بلدك، ولن يفهموك بسرعة. وأذكرك بأن المرحوم الدكتور أحمد ماهر قُتل وراح ضحية شجاعته في الرأي، ولكنه خلد في التاريخ كمثل في الشجاعة الأدبية. وأنت الآخر يجب أن تكون شجاعًا، وتدافع عن رأيك، ولو خالفك أهل وطنك.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: والآن، أحب أن أعرف منك رأيك في هذا المشروع، وهل تستطيع أن تتبناه؟

قلت له: سأعرضه بالطريقة التي أراها ملائمة، وأرجوك أن تترك لي فرصة التأمل والتفكير فيه.

وكان محدثي من قصر النظر بحيث شفع العرض المتقدم برشوة مقنعة عرضها بأسلوب خبيث، ولكنه كان مكشوفًا.

سكت دقائق، وهو مستمر في ملاحظة انفعالاتي وقسمات وجهي ثم قال:

هل أستطيع أن أعرف راتبك الشهري في السفارة المصرية؟ قلت: ولماذا؟ قال: إنهم يتهموننا في مصر بأننا نبخل على المصريين بوظائف الشركة، والحقيقة أننا لم نوفق لذوي الكفاءات المؤهلين لوظائف الشركة التي لها مسئولياتها، وتتطلب تأهيلاً رفيع المستوى. وأنت يا صديقي فيك كل الصفات التي تؤهلك لمناصب الشركة، أنت قانوني، ومؤرخ، وكاتب، وعالم، ودبلوماسي، وتجيد الفرنسية والإنجليزية، وهذا أقصى ما نطلبه في المرشحين لوظائف الشركة. ألديك مانع من أن تترك خدمة السلك السياسي، وتشتغل معنا؟ إنني أقدرك، وأعواني يقولون إنك عاقل ومتزن، ويثنون عليك أطيب الثناء. فما رأيك؟

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وأجبته بقولي: أرى أن تنتظر حتى يظهر كتابي، وتعرفني معرفة تامة. وكانت هذه الإجابة تحمل معنى فهمه هو، ومعنى آخر كنت أضمره. أما المعنى الذي فهمه فهو الانتظار حتى يظهر كتابي، ويقدر لي الراتب الضخم مكافأة عن هذا الكتاب. والمعنى الذي كنت أضمره هو "انتظر يا أبله، لا تتعجل، فحينما يظهر كتابي ستعرف أني عدوك الأول في العالم".

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وخرجت من الشركة، وأسرعت إلى مسكني بشارع "دي تاليران" بالأنفاليد، وجلست إلى الآلة الكاتبة، وحررت بالآلة الكاتبة مذكرة سرية عاجلة، موجهة إلى

رئيس مجلس الوزراء في مصر، وإلى وزير الخارجية، وعنوان المذكرة "مؤامرة لتدويل قناة السويس"، وقلت في المذكرة إنني أنذر وأحذر، وأوردت النص الكامل لما أفضى به لي شارل، ورويت المسألة بشقيها، ووقعت المذكرة، وأحسنت الظن بالسفارة المصرية، فتوجهت إليها لترسل مذكرتي إلى القاهرة في أقرب حقيبة دبلوماسية، وسألت عن سفير مصر الأستاذ أحمد ثروت، فعلمت أنه ـ كعادته ـ يستمتع بوقت طيب في بلد من بلاد المياه المعدنية في جهة ما. ودعوت على الفور أكبر رجلين في السفارة للتشاور معي، وكانا: المرحوم الأستاذ علي شوقي، الوزير المفوض، ونجل أمير الشعراء أحمد شوقي، والمرحوم الأستاذ يحيى حقي، الأديب المعروف، وكان بدرجة سكرتير أول بالسفارة. وقرأ الاثنان المذكرة فتجهما، وتحولتُ في نظرهما إلى مذنب يجب أن يحقق معه، إذ سألاني السؤال الآتي:

"وبأي صفة ذهبت إلى مبنى شركة قناة السويس، وقابلت رئيسها؟ إنك قمت بعمل ليس من اختصاصك، بل هو عمل السفير، واختصاصه وحده، ولست أنت سفير مصر في باريس.. أنت مخطئ، ووقعت في مأزق".

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: واجهتهما بقولي: "جردوني من صفتي كعضو بالسفارة هذه، واعتبروني مجرد مواطن مصري عابر سبيل ساقته قدماه إلى مكان ما في باريس فدخله ولو متطفلاً، واكتشف مؤامرة تدبر ضد وطنه، فماذا يفعل؟ إلا يبلغ حكومة بلاده بنص القانون في مصر، وإذا سكت ولم يبلغ ألا يكون مجرمًا؟ وما هي وسائله في التبليغ.. هل هي أجهزة حكومة فرنسا، أم سفارة مصر وهذه مهمتها؟".

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتراجع الرجلان، وغيرّا

أسلوبهما، ولكنهما تحولا إلى الاستعطاف، وقال يحيى حقي فيما أذكر: "يا فلان، هذا الموضوع سيقيم القيامة، ويشعل ناراً في جو العلاقات بين فرنسا ومصر، ومهمتنا هي تحسين هذه العلاقات لا إفسادها. ثم إنك أيها الزميل ستفتح بمذكرتك باب صداع للسفارة، ويمكن أن تتابعنا القاهرة بالسؤال: حققوا النقطة الفلانية، وتقصوا كذا وكذا، ولا تنتهي. ونحن في غنى عن هذا الصداع وغيره. رجاؤنا أن تمزق مذكرتك، وتنسى أنك قابلت "شارل رو".

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتظاهرت بالموافقة، ولكني في اليوم التالي، لقيت الصديق الدكتور حامد زكي، وكان وزير دولة في حكومة الوفد، واتفقت معه على توديعه بمحطة السكة الحديد؛ إذ كان مسافراً لجنيف، ومنها إلى القاهرة، فسلمته مظروفاً سرياً معنوناً باسم الدكتور صلاح الدين وزير الخارجية، وفي هذا المظروف ـ الذي ختمته بالشمع الأحمر ـ أودعت مذكرتي. ووعدني حامد زكي بتسليم المظروف لزميله يداً بيد. ولكن تبين ـ فيما بعد ـ أنه لم يفعل، وأنه بعد وصوله إلى القاهرة أرسل المظروف إلى مكتب وزير الخارجية ففضه الكاتب المختص، ولم يقرأه أو يعرضه على الوزير، بل وضع تأشيرة بالحفظ، وانتهت مذكرتي إلى جوف ملف من الملفات التي يتغذى عليها الجرذان في الطابق الأرضي "البدروم" بمبنى وزارة الخارجية.

ويتابع الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي أواخر العام حضر الدكتور محمد صلاح الدين إلى باريس، وكان في طريقه إلى لندن ليفاوض وزير خارجية إنجلترا في حكومة العمال "إيرنست بيفن". واجتمعنا منفردين: صلاح الدين وشخصي، ساعات طوالاً، وسألني ماذا فعلت، فطمأنته إلى أني لم أترك قصاصة ورق تهمني في محفوظات الشركة إلا وقد حصلت عليها، وأطلعته على عقد امتياز

الشركة الأصلي الذي سرق، وأحطته بتفاصيل ما حصلت عليه، وقلت إني أستطيع أن أضع اللمسات الأخيرة في رسالتي، وأن أعرضها من منبر جامعة باريس.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وقال لي صديقي محمد صلاح الدين إنه شديد الخوف من أن أضبط أو ينفضح أمري، ونصحني بأن أمنح نفسي عطلة لمدة شهرين أو ثلاثة، وأن أسافر فوراً إلى القاهرة، ومعي جميع أوراقي وملفاتي معتصمًا بالحصانة الدبلوماسية، وهذا ما فعلته، وقد صفيت بيتي في باريس، ورافقتني أسرتي في رحلة بحرية في جو عاصف، ووصلنا ميناء الإسكندرية في يوم 31 من ديسمبر سنة 1950م، واحتفلنا بالسنة الجديدة مع أهلي وأصهاري في القاهرة. وفهم "شارل رو" ومعاونوه أني في القاهرة أضع الكتاب الموعود عن قناة السويس باللغة العربية، وانتظروا، وبعد انتظار طال خمسة أشهر تفجرت القنبلة، وهي رسالة للدكتوراه في القانون الدولي، موضوعها (مشكلات قناة السويس المعاصرة)، وقد ناقشتها لجنة من أساتذة القانون الدولي العام في كلية حقوق باريس برئاسة العلامة "جلبرت جيدل"، وظفرت الرسالة بأعلى مراتب التقدير.